

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

فرقة البحث التكويني PRFU : تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي
الجزائري

الملتقى الوطني:

الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

الاسم و اللقب: سفيان ريموش

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

الجامعة الأصلية: جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

البريد الإلكتروني sofiane.rimouche@univ-jijel.dz

محور المداخلة: المحور الأول: التهديدات الأمنية الجديدة وإشكالية تأمين الحدود

عنوان المداخلة:

الإرهاب والجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية: التوظيف وآليات المكافحة

الملخص:

تشهد الحدود البرية الجزائرية على مستوى الشرق (تونس وليبيا) والغرب (المغرب) وحدود الصحراء (موريتانيا ومالي والنيجر) تناميا ملحوظا لنشاط عصابات الجريمة المنظمة من خلال تكثيف عمليات التهريب بجميع أنواعها وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، لينتهي المطاف بالعديد من الأسلحة من الترسانة العسكرية الليبية وعوائد تجارة المخدرات والتهريب في أيدي الجماعات الارهابية، التي باتت تؤرق الأمن القومي الجزائري.

حظيت العلاقة والروابط المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة فيما يتعلق بالتمويل والمصادر والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومدى تورط الإرهابيين في مثل هذا السلوك بشكل مباشر أو في العمل

مع الجماعات الإجرامية المنظمة بشكل غير مباشر، باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، وقد أصبح الإرهابيون يستخدمون الأسلحة الآلية بشكل متزايد لارتكاب الهجمات، وهناك قلق متزايد من أن الجماعات الإجرامية المنظمة تزود الإرهابيين بالأسلحة على الحدود الجزائرية.

تقوم هذه الدراسة على كشف الترابط الوظيفي بين الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية، من خلال التطرق لطبيعة هذه الاخيرة والآليات القانونية التي شرعتها الجزائر في إطار مكافحتها وضمان أمن حدودها، ثم الحصائل النوعية في المجهودات المحلية والاقليمية والدولية لمجابهة هذه الظواهر المرضية.

الكلمات المفتاحية: الارهاب - الجريمة المنظمة - الاتجار بالبشر - التهريب - تجارة المخدرات - الحدود -

Abstract :

The Algerian land borders to the east (Tunisia and Libya), the west (Morocco) and along the sahara borders (Mauritania, Mali and Niger) are witnessing a remarkable increase of organized crime gangs through intensified smuggling operations of all kinds, drug trafficking and human trafficking, ending up with many weapons from the Libyan military arsenal and revenues Drug trade and smuggling are in the hands of terrorist groups, which have become a concern for Algerian national security.

The relationship and potential links between terrorism and organized crime in terms of financing, sources and illicit arms trafficking, and the extent to which terrorists are directly involved in such behavior or in working with organized criminal groups indirectly, have received increasing attention in recent years, and terrorists have become increasingly using automatic weapons. There is growing concern that organized criminal groups are supplying weapons to terrorists on the Algerian border.

This study is based on revealing the functional interdependence between terrorist groups and organized crime groups on the Algerian borders, by addressing the nature of the latter and the legal mechanisms that Algeria has legislated in the framework of combating them and ensuring the security of its borders, and then the qualitative outcomes in local, regional and international efforts to confront these pathological phenomena.

تمهيد:

في السابق، كانت العلاقات بين الدول هي السبب في المشكلات على الحدود، سواء تعلق الأمر بخلافات حول ترسيمها، أو بتزدي الأوضاع الأمنية جراء الصراعات المحلية، لكن، اليوم أصبحت التهديدات غير الدولاتية في شكل شبكات من الفواعل الرسمية وغير الرسمية هي التي تثير الاضطرابات على الحدود وتهدد أمن واستقرار الدول، ومن باب الإحاطة والتدقيق سوف نركز في مداخلتنا على تهديدين رئيسيين مترابطين هما الإرهاب والجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية.

نتيجة غياب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، وتواصل النزاعات الداخلية وانتشار السلاح، أصبحت منطقة الحدود الجزائرية-المغربية-الإفريقية مع مرور الزمن منطقة

تسودها الفوضى وتشهد تطور تنظيمات إرهابية متعددة الجنسيات تمول بواسطة الأعمال الإجرامية وتجارة المخدرات وجميع أنواع التهريب والاتجار بالبشر والاختطاف، وزادت حدتها بعد تفاقم النزاع الداخلي في مالي وليبيا، رغم الجهود المحلية والدولية للسيطرة على هذه المعضلة الأمنية.

المحور الأول: مقارنة ابستمولوجية تحليلية لتفاقم ظاهرة الإرهاب

في مقارنة ابستمولوجية لظاهرة الإرهاب، يُرجع التحليل السياسي المرضي عند بعض الأكاديميين إدراك الإرهاب كخيار وسلوك، إلى متغيرات ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي¹:

متغيرات مرتبطة بالذات الإرهابية: حيث ترتبط العمليات الإرهابية بعوامل تحفيزية لمشاعر الظلم والإحساس بعدم القدرة، ومشاعر الاغتراب الديني أو الاجتماعي أو السياسي، ما يدفع بعض الأفراد لاعتبار الإرهاب كخيار تكتيكي من أجل التغيير أو التمكين وتحقيق الذات.

كذا الحال بالرجوع إلى متغيرات ذاتية نفسية كحالات التعصب والسلوكات المنحرفة والاضطرابات النفسية والشذوذ وغيرها من مسببات الأمراض الاجتماعية والنفسية.

متغيرات مرتبطة بالبيئة الخارجية: يمكن تقسيمها إلى عوامل خارجية دولية وأخرى متعلقة بالدولة ذاتها، حيث يعتبر الإرهاب كرد فعل ناتج عن:

- انتشار الصراعات والأزمات العرقية-السياسية في إفريقيا، حيث تكثر الصراعات ذات الأساس العرقي إما بسبب التدخلات

الخارجية أو لأسباب اقتصادية (مثل التنازع على اقتسام بعض الثروات والموارد الطبيعية)، أو لأسباب سياسية (مثل التنازع على السلطة)، وهي حالة الحروب الأهلية والتمرد والتدخلات في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، من سيراليون في أقصى الغرب الأفريقي إلى الصومال في القرن الأفريقي، مروراً بمنطقة البحيرات الكبرى التي ترسخت فيها الحروب الأهلية في رواندا وبورندي والكونغو الديمقراطية، وما نجم عنها من انهيار بني الدول، ونزوح اللاجئين، ما ساعد على انتشار أنواع معينة من الإرهاب باسم الدين والقومية.

عوامل داخل الدولة ذاتها، وتشمل:

¹ - يقترح الأكاديمي البروفيسور امحمد برقوق في مداخلة علمية جملة متطلبات عاجلة للحد من الإرهاب : كالحاجة إلى وضع تشريع مناسب ضد الارهاب يجمع بين مناهج الوقاية والردع مع فرض العقوبات الجنائية، الحاجة إلى الانخراط في عملية إعادة الهندسة السياسية بما يتماشى مع المبادئ ومتطلبات الديمقراطية التشاركية وحكم القانون والأمن البشري، إجراء إصلاحات اجتماعية اقتصادية للتخفيف من وطأة الفقر والتهميش واللاعادلة وعدم تكافؤ الفرص، إجراء إصلاحات ثقافية وتعليمية لتحسين التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة وفقاً لمبادئ التسامح والحوار والتنوع وحقوق الإنسان ورفض التطرف والعنف السياسي والإرهاب، وضع اتفاقية دولية شاملة بشأن الارهاب تحدد بشكل قاطع جوهر الظاهرة وحدودها المعرفية، ضرورة التمييز بين الإرهاب والحق في تقرير المصير.. لمزيد من تحليل الاسباب والحلول المقترحة انظر:

Mhand Berkouk, Terrorisme : 'An Etymo-epistemological Analysis', in Wafula Okumu and Anneli Botha, **Understanding terrorism in Africa**. Institute for Security Studies, South Africa, 2008, pp 4-5.

- أزمات الهوية والانتماء التي ترجع إلى النزاعات العرقية السياسية ونقاط الضعف في الاندماج الاجتماعي والثقافي، فيتم اللجوء للإرهاب قصد التأكيد الثقافي والانفصال السياسي، فالتعددية الثقافية والحضارية داخل المجتمع الواحد تشكل خطراً على الهوية الوطنية في الداخل والخارج، في ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، إذ قد توظف أطراف معينة داخلية أو خارجية جهة من الجهات المعادية، وتقوم بدفعها للقيام بعمليات إرهابية قد تصل أحياناً للمطالبة بالانفصال السياسي عن الدولة، كما قد تسود في هذه المجتمعات مشاكل إثنية أو أيديولوجية²، تلعب دوراً كبيراً في توجيه فئات كثيرة منها إلى استعمال العنف والإرهاب لتحقيق مآربها.

- العجز الديمقراطي الذي يولد أزمة سياسية متعددة الأبعاد: أزمة الأداء، المشاركة، التمثيل، الشرعية والمشروعية ورفض الأسس المعيارية والأيديولوجية للنظام السياسي القائم.

- العجز في التنمية البشرية الذي يفسر وجود الفقر الاقتصادي، وانعدام الأمن البشري، ومشاعر عدم القدرة على بناء الذات.

- غياب العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص والنظام القضائي الضعيف.

على العموم، العديد من الأدبيات تعتبر أن ظاهرة الدولة الفاشلة تقدم للتنظيمات الإرهابية فرصاً جاهزة للتفريخ والنشاط والانتشار، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها تراجع قدرة الدولة على إنفاذ القانون واحتكار العنف، حيث ينازعها في وظائفها فاعلون غير دولتيين، خاصة مع ظهور ما يعرف بمناطق خارج سيطرة الدولة (Stateless Areas)، والتي تعطي للتنظيمات الإرهابية إمكانية لتأسيس نمط مستقل من السلطة بعيداً عن الدولة، علاوة على تزايد معدلات الرفض المقرون بالعنف داخل تلك الدول، بصورة توفر للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود مخزوناً بشرياً يمكن الاعتماد عليه لتدعيم القوة البشرية للتنظيم.

التحليل على المستوى الدولي، يركز على تحول البيئة العالمية بفضل مخرجات العولمة وتأثيرها في تصاعد ونمو الظاهرة الإرهابية، فبالرجوع إلى دراسة أكاديمية كمية أعدها الباحث سعود الشرفات للفترة 1986-2006، نشرت عام 2011 في كتابه "العولمة والإرهاب: عالم مسطح أم أودية عميقة"، توصل إلى إثبات علاقة طردية إيجابية متبادلة بين العولمة والإرهاب، بمعنى أن الزيادة

²- تلعب المسألة الإثنية، أو التنوع العرقي دوراً هاماً في لجوء الجماعات المسيطرة إلى العنف أو التمييز العنصري، وقد برزت هذه الظاهرة في المجتمعات الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهرت جماعات مارست الإرهاب ضد الأقليات السوداء، وأيضاً الاتجاهات الفاشية والنازية والصهيونية. أما الإيديولوجية، فهي نتاج التعصب لمبدأ فكري أو أيديولوجي أو ديني، فتحاول جماعة أو فئة اجتماعية ممارسة الإرهاب والعنف ضد الفئات الأخرى من أجل فرض هيمنتها الفكرية والأيديولوجية على المجتمع والثقافة السائدة، لمزيد من التفاصيل انظر: محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب. دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 227-229.

والنقصان في ظاهرة العولمة تؤدي إلى الزيادة والنقصان في ظاهرة الإرهاب، لكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه³.

أكدت الدراسة أن مؤشرات العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية قد أثرت طرديا على ظاهرة الإرهاب، لكن مؤشر الترابط التكنولوجي كان له الدور الحاسم في تسارع ظاهرتي العولمة والإرهاب، فالعالم اليوم أصبح مكونا من وحدات جد مترابطة أكثر من قبل وفق نظام الاعتماد المتبادل، أين ضعفت مقدرة الدول على التحكم والسيطرة داخل حدودها التقليدية، كما أن القوة العسكرية لم تعد وحدها تشكل العالم، بل صار للعمليات السياسية الجد معقدة والتي تشمل المؤسسات الدولية، الشركات العابرة للقوميات، المنظمات غير الحكومية، والجماعات والمنظمات الإرهابية والمتطرفة، والأفراد وزن ودور كبير.

والفهم الجيد لهذه التطورات الجديدة في ظل العولمة، يوضح كيف تنظم هذه الشبكات المتجاوزة لحدود الدولة الواحدة نفسها، وتقوم على رؤى سياسية باسم الدين أو العرق، وعبر الأفكار والمال والسلاح، وتتكاثر لتحقيق أهدافها، ونمو مثل هذه الشبكات الإرهابية يكون أكثر في النظم السلطوية المغلقة، حيث انفجار النظام الاجتماعي فيها يؤدي إلى حالة من الفوضى تنهار الدولة على إثرها.

لكن التركيز على المؤثرات السياسية وحدها غير كافي، إذ توجد هناك مؤثرات دولية أخرى كالاقتصادية منها والاجتماعية والنفسية المؤثرة في نمو الظاهرة الإرهابية.. فمن خلال عملية تحليل الخطابات والتصريحات الصادرة عن الجماعات الإرهابية والتمهمة بالإرهاب والمتعاطفين معها، نلمس الإشارة القوية إلى التأكيد على الشعور بالظلم والقهر، وانعدام الأمل في رفع هذا الظلم إلا من خلال القوة والعنف وهو ما برز جليا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001⁴.

في هذا السياق، يركز الأكاديمي الأمريكي تيد غير، مؤسس ومدير مشروع الأقليات المعرضة للأخطار في جامعة ميريلاند، في كتابه "ماذا يتمرّد البشر"، على فكرتين أساسيتين هما العنف السياسي والحرمان النسبي، فالحرمان النسبي الذي تعاني منه الشعوب أو الجماعات يعد سببا رئيسيا لتمرّد الفرد،

³ - سعود الشرفات، العولمة والإرهاب: عالم مسطح أم وديان عميقة. دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 285-287.

⁴ - بدأ الدارسون والمحللون في تحليل نموذج جديد للإرهاب يتميز عن إرهاب ما بعد الدولة القومية حيث يرى عالم الاجتماع الأمريكي أندرياس ويمر (Andreas Wimmer) أن سيرورة تطور الدولة القومية الأوروبية الحديثة كانت وراء ظهور وتطور مفهوم الإرهاب والصراعات السياسية والإثنية، ثم جاءت العولمة ضمن سيرورة التطور نفسه، لتساهم بشكل حاسم في تعميق وتوسيع وتسهيل حركة الأفكار والقيم والأموال والإرهابيين في العالم، و أن المفهوم بصيغته المعاصرة بوصفه عنفا سياسيا قد تشكل وتطور مع بدايات الثورة الفرنسية في ظل حكم ماكسيميليان روبسبيرير (Maximilien Robespierre) لمزيد من التفاصيل انظر: Andreas Wimmer, States of War : How the Nation-State Made Modern Conflict, Foreign Affairs. November 7, 2013, p1

وهو ما ينجم عنه عنف سياسي، فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع⁵.

انتقد تشارلز تيلي (Charles Tilly) أحد أهم منظري مدرسة الاجتماع التاريخي، المقاربات السطحية لتفسير الإرهاب، وحصر تعريفه باتجاه سياسي أو اقتصادي أو سيكولوجي واحد، ومن منطلق الفرضيات الرئيسية لتلك المدرسة قام بالتركيز على تفاعل العلاقات المختلفة وبين ما هو محلي ودولي، والاهتمام بكيفية تشكل القوالب النمطية التي نعدها شيئاً مسلماً به، وطبيعياً هي نواتج مجموعة من العمليات الاجتماعية المعقدة.

قدم تيلي مقاربتة التي انتقد فيها التعريفات الرسمية الأمريكية للإرهاب، خاصة تعريف وزارة الخارجية الأمريكية لدراسة الإرهاب ومؤشراته، كما انتقد الدراسات الغربية التي تحاول مجانسة الرعب والإرهاب (Homogenize Terror)، وأخذ الأمور والتركيز عليها وكأنها طبيعية مسلم بها، مفترضا أن نمطا واحدا من الأشخاص أو الجماعات أو الأفعال يمكن أن ينسحب على الكل، دون وجود أية اختلافات أو التركيز على الدوافع والعواطف والخلفيات الثقافية للأطراف المنتجة للرعب قبل قيامهم بأفعالهم، وبدلاً من ذلك أكد تيلي مقاربتة التي تستند على النظر بصورة منهجية منظمة (Systematically) للتباينات بين منتجي الرعب، ثم نقل الاهتمام والتركيز إلى العلاقات بين الأطراف الفاعلة (Actors)⁶.

ليخلص في النهاية إلى استنتاجاته بأن الرعب هو استراتيجية توظف عن طريق تنويعات واسعة من الأشخاص والمجموعات، ويتطلب تشكيلة ضخمة من الأفعال، وأن الرعب (Terror) ليس تابعا لعقلية موحدة أو منسقة (Uniform)، بل استراتيجية توظف عن طريق طيف واسع من الأطراف الفاعلة التي تختلف دوافعها وأهدافها ومنظمتها بشكل كبير⁷.

المحور الثاني: الظاهرة الإرهابية على الحدود الجزائرية: التحول في البنى والخصائص:

وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2014، صنفت 18 دولة أفريقية خلال الخمس سنوات الأخيرة من بين أكبر الدول التي عرفت صعودا غير مسبوق للعمليات والانشطة وتكاثر الجماعات الإرهابية، فالإتاحة النسبية للتكنولوجيا العسكرية، وبروز ظاهرة العولمة بما خلفته من فرص وتحديات أمام الدول والجماعات الإرهابية على السواء، وتعقد العلاقات داخل كثير من الدول بين الأنظمة الحاكمة والتكوينات المجتمعية المختلفة والمعارضة، هو ما زاد من تفاقم الإرهاب وامتداداته إلى دول شمال أفريقيا⁸.

⁵ - لمزيد من التفاصيل انظر:

Ted Robert Gurr, **Why Men Rebel**. Princeton University Press, Princeton: USA, 1970, pp 24-38.

⁶ - Tilly Charles, "Terror as Strategy and Relational Process", **International Of Comparative Sociolo Sociology**, 2005, Vol 46, pp1-32, Available at : <http://cos.sagepub.com/cgi/content/abstract/46/1-2/11>.

⁷ - Ibid, p21.

⁸ - Adank Mulata, **Managing Peace and Conflict Issues in Africa**, National Defence College, Kenya, 22nd February 2016, Available at : <http://www.africanforumscotland.com/managing-peace-and-conflict-issues-in-africa/>.

انعكست المتغيرات المذكورة بشكل مباشر على الظاهرة الإرهابية، من حيث مستويات العنف والوسائل المستعملة، أسبابها والعوامل الدافعة لها، وحتى النطاق الجغرافي الذي وصلت إليه، ومن أبرز هذه التحولات يمكن ذكر ما يلي:

- الانتقال من الطبيعة الإيديولوجية إلى الطبيعة العرقية والعقائدية:

تراجعت الاعتبارات والدوافع الإيديولوجية التي كانت تغذي وتحرك العناصر والجماعات الإرهابية ذات التوجه اليميني أو اليساري المتطرف، لصالح جماعات وتنظيمات تتخذ من الدين والانتماء العرقي منطلقاً لنشاطاتها العنيفة المعبرة بها عن رفض الوضع القائم أو لتحقيق مصالح خاصة، وبرز مثال عنها جماعة بوكو حرام التي نشأت عام 2002 شمال نيجيريا واتسع نطاق نشاطها بعد مبايعتها لتنظيم داعش ليشمل دول حوض بحيرة التشاد التي تضم نيجيريا والنيجر والكاميرون، كذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أكد نشاطه ونفوذه على الحدود الجزائرية إلى جنوب الصحراء ومنطقة الساحل، مرورا بموريتانيا والمغرب وتونس ومالي، جماعة نصره الإسلام التي تدين بالولاء لتنظيم القاعدة في مارس 2017، وتشكل تهديدا مباشرا لعدة دول من بينها الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، تنظيم داعش الذي وجد له مدخلا الى القارة الإفريقية عبر القرن الإفريقي منذ 2015، عبر الصومال وليبيا ودول حوض بحيرة التشاد ليمتد إلى مالي وبوركينا فاسو وبعض الخلايا النائمة في تونس⁹.

تستند هذه التنظيمات الإرهابية إلى أيديولوجية محددة تستصحب مكانة مركزية لفكرة الهوية، وبالتالي تطرح نفسها كبديل عنيف يعبر عن خيار هوياتي في خضم جدل الهويات غير المحسوم في مجتمعاتها، فهذه التنظيمات تقوم بالأساس على فكرة العداوة للدولة الوطنية، وعلى أساس أن هذه الأخيرة نتاج لتجربة غربية علمانية خالصة لا تتوافق بالضرورة مع النصوص الدينية، بالإضافة إلى اعتماد هذه الدولة على القوانين الوضعية، وعدم الاحتكام للشريعة¹⁰.

فاصطباغ الإرهاب بالدين كخلفية محرضة على العمل الإرهابي، من خلال تبني رؤية متشددة، تجعل النظر إلى الدين مفتاحا وحيدا إلى عالم مثالي، وفي أحيان أخرى وسيلة فعالة للوصول إلى أهداف معينة دون أن يمثل الدين ركنا أساسيا في أيديولوجيتها السياسية.

تصاعد نشاط هذه الجماعات الإرهابية وغيرت من استراتيجياتها، ولم تعد تنسب إلى دولة بعينها بل تميزت العمليات الإرهابية لعدد منها بخروجها عن نطاق الدولة الوطنية إلى المحيط الإقليمي، كما تنامي الدعم بين الجماعات الإرهابية الإقليمية بين بعضها البعض بتقديم المقاتلين أو التدريب أو الأموال، أو مع فواعل محلية ودولية رسمية وغير رسمية.

⁹ - أكد مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015، ان جماعة بوكو حرام هي أكثر المجموعات الإرهابية فتكا في العالم، واحتلت ليبيا المرتبة 9 من بين 14 دولة افريقية، في هذا الصدد، انظر:

¹⁰-James A. Piazza, 'Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism', *International Studies Quarterly*. Vol 52, No 3, September 2008, pp 471-472.

نجد في ليبيا مثلا، التي تعاني من انتشار الفوضى منذ سقوط نظام معمر القذافي، قد أصبحت مكان مثاليا لتفريخ وانتشار الجماعات الإرهابية، وتحولت إلى معسكر تدريب واسع وسوق ضخم للأسلحة، ومنه سهولة توفير السلاح للجماعات الإرهابية في أفريقيا، فأسلحتها تصل إلى نيجيريا في الغرب كما تصل إلى السودان ومصر في الشرق. ضف لذلك تحولها إلى مركز لتجنيد الإرهابيين، فوفقا لتقديرات خلال عامي 2006-2007 صادرة عن اللجنة الأمنية المعنية بتدابير مكافحة الإرهاب، يمثل الليبيون ثاني أكبر جنسية أجنبية تقاتل بجانب تنظيم الدولة الإسلامية داعش.

- من إرهاب التنظيمات إلى إرهاب الشبكات إلى نمط الإرهاب بلا قيادة) Leaderless (Terrorism):

أصبح الإرهاب يتسم بصفة أكثر عنفا من قبل في صورة شبكية أفقية غير هيراركية، حيث يتكون من شبكة من الخلايا الخفية المنفصلة، يربطها أسلوب خاص في الاتصال من أجل ضمان أقصى مرونة هجومية ممكنة، وضمان أمنها الخاص من خطر الاختراق، ليصبح كل فرد يعمل داخل الخلية مستقلا عن الآخرين، دون أن يلجأ إلى مخاطبة أي قيادة مركزية، فالخلايا الصغيرة تتألف من عدد محدود من الأشخاص تربطهم علاقات ثقة، تجسد رأس مال اجتماعي دون قيادة فكرية أو عملياتية يمكن تتبعها أو ترقبها، ولا يوجد تنظيم عنقودي أو قيادة واحدة تصدر الأوامر أو مجموعة من القيادات العملياتية المسؤولة عن المناطق والخلايا، ليبقى مركز الثقل الحقيقي لهذا النوع من الإرهاب هو الأفكار الخاصة التي يعتنقها كل من يمارسه، سواء كان فردا أو خلية محدودة العدد، والتي تجمع بين اعتقاد ديني ومشاعر عدم الرضا لأسباب إثنية أو طائفية.

في هذا النوع من الإرهاب بدون قيادة، يكون المشاركون فيه على معرفة جيدة بما يجب عليهم فعله عن طريق التفاعل الفردي المباشر مع أحداث معينة تجري أمامهم، مستخدمين في ذلك تكتيكاتهم ووسائلهم الخاصة¹¹.

وفي ظل استخدامه لوسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت والروابط الإلكترونية، وممارسته لأفعاله ضمن أسلوب الشبكة الهلامية، وانتشاره بين الأفراد، أصبح من الصعب القضاء على الإرهاب بالأساليب التقليدية والأسلحة النظامية¹².

¹¹ - لمزيد من التفاصيل حول آلية عمل تنظيم داعش كمثال للدراسة انظر: يسري العزباوي، داعش: دراسات في بنية التنظيم. المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015، ص ص 159 - 173.

¹² - يتناول آدم سيجال، مدير برنامج سياسات الفضاء الإلكتروني والرقمي بمجلس الشئون الخارجية (CFR)، في كتابه "النظام العالمي المخترق: كيف للأمم أن تقاتل، وتتاجر، وتتاور، وتتلاعب في العصر الرقمي"، الفضاء الإلكتروني، وما يمثله من مخاطر على الدول الأكثر انخراطا وتداخلا مع هذا العالم الرقمي، فضلا عن دوره في تعظيم الفرص للدول الأضعف من حيث المعايير التقليدية للقوة، فضلا عن دور الإنترنت كمنصة للحروب غير التقليدية والتوظيف من قبل الجماعات الإرهابية.. لمزيد من التفاصيل انظر: Adam Segal, The Hacked

من الضروري أيضا الإشارة إلى أن ارتكاب العمليات الإرهابية لم يعد قاصرا على الأفراد والجماعات فحسب، بل أصبح سلاحا تستخدمه الدول فيما بينها كبديل للحروب التقليدية، بشكل مباشر أو غير مباشر عبر توظيف ميليشيات مسلحة، في الوقت الذي سعت فيه دول اخرى لاستغلال هذه الظاهرة كغطاء للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وانتهاك سيادتها تحت دعوى مكافحة الإرهاب، وهو ما حدث في ليبيا.

هذه التحولات في طبيعة الظاهرة الإرهابية أدت الى تغيير الدول لسلوكها السياسي، وذلك من خلال جملة واسعة من الإجراءات والممارسات كإصدار القوانين والتشريعات ضد الإرهاب، تشديد الإجراءات الأمنية واستمرار حالة التأهب والإنذار وفرض قوانين الطوارئ، المراقبة والتتبع على الهواتف والاتصالات واستخدامات الإنترنت.. وفي علاقات الدول مع بعضها البعض عبر بناء تحالفات أو الانسحاب منها، والتشديد في ملفات الهجرة واللجوء والنظرة إلى الأقليات..

المحور الثالث: طبيعة العلاقة الوظيفية بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

أثبتت الدراسات الأمنية والاستراتيجية أنه رغم الخسائر الإقليمية وتجفيف مصادر تمويل تنظيمي القاعدة وداعش، أبدت هذه الجماعات الارهابية قدرات كبيرة على التأقلم من خلال اللجوء الى طرق تمويل جديدة لتتويع مصادر مداخيلها، حيث سواء في افريقيا أو في مكان آخر من العالم، استطاعت هذه المجموعات العنيفة حشد التمويل عبر نشاطات اجرامية متعددة، على غرار الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية والسلب والاختطاف مقابل فدية وتبييض الأموال، فما طبيعة العلاقة الوظيفية بين هذه الأخيرة والإرهاب سواءا في شكله الفردي في ما يعرف بظاهرة الذئاب المنفردة، أو الجماعي في شكل تنظيمات مسلحة أو حتى الدولي كمارسات بعض الدول.

مفهوم العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب ليس بجديد، حيث ظهرت في أوائل التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وولادة عصر المعلومات، وسط تغير الجغرافيا السياسية والجهات الفاعلة غير الحكومية التي أصبحت عبر وطنية، وتكيفت مع الجريمة في طريقة العمل لتعزيز أهدافها. ففي وقت مبكر من 1980، خلال صعود بابلو إسكوبار وكارتلات المخدرات الكولومبية، حاول العلماء تعريف "إرهاب المخدرات"¹³، وناقش ما إذا كان ما يمثله حالة حقيقية من ضباية الخطوط الفاصلة بين الإجرام

World Order : How Nations Fight, Trade, Maneuver, and Manipulate in the Digital Age.

.(Public Affairs, 2016.(320p

¹³ - يعد مهربو المخدرات والمنظمات الإرهابية مجرمين في نظر القانون الدولي بغض النظر عما إذا كانت أنشطتهم مدفوعة بأسباب سياسية أو اقتصادية، وبوصفهم مجرمين، وهدف مستمر للتعقب، يحرص الإرهابيون وتجار المخدرات على السرية والتخفي من المسؤولين عن إنفاذ القانون، لأن هذا أمر ضروري لبقاء تلك المنظمات والأفراد على قيد الحياة. كما تتسم كل من جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية بشكل عام بهيكل رأسي في المستويات العليا من المنظمة، في حين يتم استخدام هيكل أفقي أكثر ابتداء من المستويات المتوسطة والدنيا. ومن الشائع لديهما الاستعانة بالخلايا المنتشرة التي تشبه الخلايا السرطانية، المكونة من عدد قليل من الأفراد، يكلفون بإدارة العمليات اليومية، وهذا لضمان أكثر لأمن

والإرهاب، كذلك مصطلح "التمرد الإجرامي" الذي استخدم لوصف المنظمات الإجرامية التي تمثل تهديدات أمنية استراتيجية للدول¹⁴.

تبحث دراسات الروابط في كيفية انخراط الجماعات الإجرامية والإرهابية في أنشطة ذات منفعة متبادلة وإلقاء نظرة أوسع على البيئات والشبكات الاجتماعية الأكبر التي تعمل فيها الجماعات الإرهابية والإجرامية المنظمة.

من أبرز رواد مفهوم الجريمة-الإرهاب الخبيرة تمارا ماكارينكو (متخصصة في شؤون الجماعات المسلحة لمنطقة وسط آسيا بجامعة جلامورجان البريطانية)، حيث تحدد ثلاثة مجالات للترابط: التعاون، التقارب، والتحويل.

فمن جهة، تتعاون الجماعات الإجرامية والإرهابية، إما في تحالفات محدودة قائمة على المعاملات، أو في تحالفات أكثر تعقيدا في شكل ائتلافات، حيث تصبح الجماعات الإجرامية الإرهابية هجينة، كل منها يستخدم تكتيكات إجرامية أو إرهابية من أجل زيادة دوافعهم المتباينة. وأخيرا، قصد الاستمرارية في النشاط قد تتحول المجموعة الارهابية إلى مجرد إجرام نفعي منظم أو العكس ليصبح الحافر هو مؤشر التحول.

في هذا السياق، من المهم أيضا الإشارة إلى وجود باحثين يشككون أصلا في وجود صلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، بناء على انعدام الثقة بين هذه الجماعات كحاجز طبيعي امام تعاونهم. وعدم وجود رابطة تجمع هذه الكيانات لاختلاف أهدافها، فهي ذات طبيعة مالية للجماعات الإجرامية المنظمة وذات طبيعة سياسية أكثر للمنظمات الإرهابية¹⁵.

طور ويليامز فيل (Phil Williams) أحد أقدم الأعمال حول نظرية العلاقة بين الجريمة والإرهاب وحدد ثلاثة نماذج افتراضية متميزة للتفاعل بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وأول هذه النماذج هي أطروحة "التقارب"، التي تتعلق بدمج الجريمة المنظمة والإرهاب في ظاهرة واحدة. وقد يتضح ذلك، على سبيل المثال، من قبل الجماعات الإرهابية المتورطة في عمليات السطو على البنوك والأنشطة الإجرامية الأخرى لتمويل عملياتها، لتصبح بعدها الجماعات الإرهابية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجار

التنظيم من حيث المعلومات المتاحة، والتي قد تجد طريقها إلى السلطات نتيجة اعتقال أفراد إرهابيين أو مهربين، وبالتالي ضمان بقاء المنظمة، لمزيد من التفاصيل انظر:

Tamara Makarenko, 'The Crime-Terror Continuum : Tracing the Interplay between Transnational Organised Crime and Terrorism', **Global Crime**, Vol 6, No 1, 2004, pp. 129-145

¹⁴- Sylvia Longmire and John Longmire, 'Redefining Terrorism: Why Mexican Drug Trafficking is More than Just Organized Crime', *Journal of Strategic Security*, Vol 1, Issue 1, 2008, pp. 35-51.

¹⁵- ينطوي الإرهاب على جرائم ترتكب بهدف ترويع فئة سكانية ما أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على أمر ما بغية

تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية. ومن أمثلة ذلك أخذ الرهائن ضمانا لحرية من يُعتبرون مسجونين ظلما أو ارتكاب أعمال عنف انتقاما لما يُتصور أنها مظالم وقعت في الماضي، ويكون للعمل الإرهابي بُعد سياسي، أما الجريمة المنظمة، فتسعى دائما إلى الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، بينما يمكن أن تكون السلطة والسيطرة دافعين ثانويين.

ويمكن أن تنطوي الجريمة المنظمة على العنف والإكراه، ولكن يظل هدفها هو التربح، انظر: بسبوني،

بالمخدرات، وفي بعض الحالات متورطة فيها بالفعل، وفي بعض الحالات، تتواصل الجماعات الإرهابية بشكل منتظم مع الجماعات الإجرامية المنظمة لسد الحاجة، مثل الحصول على وثائق مزورة أو غسل الأموال، وقد لا تتخرط جماعة إرهابية في تفاعل مترابط لأنها لا تستطيع العثور على مجموعة إجرامية مستعدة للعمل معها أو لأن الجماعة الإرهابية لا ترى فائدة في العمل مع أشخاص خارج مجموعتها.

أما النموذج الثاني فهو أطروحة "العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب"، والتي تتعلق بالتواطؤ التعاوني بينهما، واقترح ويليامز أن هذا يمكن أن يتضح من خلال الأسلحة وصفقات المخدرات ودفع الجماعات الإجرامية المنظمة الجزية أو الضرائب للجماعات الإرهابية المنظمة لنقل المواد المهربة عبر أراضيها.

النوع الثالث من تفاعل ويليامز هو "التحول" والذي يتعلق بتحول أو هجرة الأنشطة الإجرامية إلى الإرهاب السياسي أو العكس، وهذا يجسد الحالات التي تقلل فيها جماعة إرهابية من أنشطتها الإرهابية وتزيد من الممارسات الإجرامية أو تصبح منظمة إجرامية ميسرة للغاية وتغير تركيز أنشطتها بشكل جذري، ويمكن ملاحظة هذه الحالة في سلوك بعض الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستهدف اغتيال المرشحين السياسيين وأعضاء الحكومات.

المحور الرابع: الآليات القانونية الدولية والوطنية (الجزائر) لمكافحة الإرهاب والجريمة

المنظمة:

لا يوجد توافق في الآراء على الصعيد الدولي حول تعريف الإرهاب، لكن هناك 19 صكا دوليا تتعامل مع الإرهاب، اعتمدت دول عديدة على هذه الصكوك الدولية وقرارات المحاكم الدولية والتشريعات الوطنية القائمة لتعريف الإرهاب داخل حدودها ومناطقها.

إضافة إلى هذه الصكوك، أصدر مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات متعددة تتعلق بالإرهاب على الصعيد الدولي وتم وضع استراتيجية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تبنتها الدول الأعضاء في سبتمبر 2006، تتم مراجعتها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة كل سنتين، كما تم تنسيق الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي أول مقارنة عملية لمكافحة الإرهاب من طرف فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومنذ جوان 2017، يتم التنسيق بين الدول من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من خلال الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الإرهاب (UN Global Compact) الموقع في 23 فيفري 2018، وهذا بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

وعلى غرار غياب تعريف موحد للإرهاب، لا يوجد تعريف واحد مقبول للجريمة المنظمة، ولا تعرف الاتفاقية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة هذا النشاط الجريمة المنظمة، لأن الأنشطة غير المشروعة المحتواة في الجريمة المنظمة تتغير في كثير الأحيان وسرعان ما يصبح التعريف قديما، وبدلا من ذلك، تعرف الجماعة الإجرامية المنظمة في المادة 2/أ بأنها:

جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. ومن العناصر المهمة في التمييز بين هاتين الجريمتين في التشريع الدولي أن الجريمة المنظمة، بحكم تعريفها، لا يمكن أن يرتكبها شخص واحد، على العكس من العمل الإرهابي (حالة الذئاب المنفردة).

وكما هو الحال في إطار الإرهاب، تشرف الأمم المتحدة على عدد من المعاهدات التي تتعامل مع الجريمة المنظمة العبر وطنية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية، التي تستكمل بثلاث بروتوكولات هي: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

التشريع الجزائري في إطار التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة:

في إطار وضع آليات متعلقة بالتعاون الجزائري تم إبرام جملة اتفاقات بغرض ضمان تعاون وثيق مع البلدان الأجنبية وكذا دعم التنسيق بين السلطات القضائية المختصة قصد التصدي لظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتوصل إلى تجاوز العراقيل المتعلقة بالحدود وتسهيل عملية متابعة مرتكبي الجرائم.

صادقت الجزائر إلى غاية شهر جويلية 2020 على المستوى الجهوي على 6 اتفاقيات قضائية وهي: اتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين دول اتحاد المغرب العربي، اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما وقعت الجزائر على هذا المستوى على 4 اتفاقيات قضائية وهي: الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستسناخ البشري، البروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية.

الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار لتأمين الحدود الجزائرية (بعد 2011):

إضافة لجملة الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الجزائر والدول المحاذية لها في شتى مجالات التنسيق، وقعت هذه الأخيرة على مذكرات تفاهم وإبرمت اتفاقات للتنسيق الأمني، خاصة بعد تردي الأوضاع السياسية والأمنية في كل من ليبيا، تونس ومالي، حيث نسجل:

- أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة فيما يتعلق بضبط المناطق الحدودية لمساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كيلو متر، حيث لم تتمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة على الهجرة والتهريب والاتجار غير الشرعي، ونشوب صراعات محلية

للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضا بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب¹⁶، مما لزم حكومة الجزائر وليبيا على التوقيع في مارس/أفريل 2012، على اتفاقية للأمن المشترك محتواها التصدي لتوغلات المهريين والإرهابيين عبر الحدود، وهو ما أسفر عن تفعيل لجنة مشتركة لمتابعة الأوضاع وتم تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة عبر دورات تدريبية.

- في افريل 2014، تم التوقيع في إطار اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس، على اتفاقية التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، ومحاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما على امتداد 956 كيلومتر، واتفق البلدان على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الازمة الليبية من خلال التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنب السكان والقبائل المحليين الوقوع في فخ الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش.

- بين الجزائر ومالي، تم الاتفاق في جانفي 2015 على انشاء لجنة متابعة ثنائية لتنفيذ القرارات الضرورية من اجل تسوية سلمية للأزمة في مالي، من خلال تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وتنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية وشمال مالي، وبرنامج خاص بالمساعدات الإنسانية، وهي الجهود التي عززت الوصول مع فريق الوساطة الدولية لاقناع اطراف النزاع في مالي من حكومة وحركات انفصالية في الشمال، وتوقيع اتفاق سلام شامل وانهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تظنها الغالبية من الطوارق والعرب، وذلك في 1 مارس 2014

الخاتمة:

على الرغم من تنامي المخاطر والتهديدات التي استفادت من هشاشة الحكومات في المنطقة وحالة عدم الاستقرار في ليبيا، إلا أن وحدات الجيش الجزائري سجلت إنجازات معتبرة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وملاحقة الجماعات الإرهابية، رغم طول الحدود التي تجاوزت 6 آلاف كيلومتر، وصعوبة البيئة الصحراوية.

التوصيات:

- ضرورة تصديق الدول الأعضاء على الصكوك القانونية لمكافحة هذين الظاهرتين، مثل اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومختلف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

- تعزيز أمن الحدود، لا سيما من خلال رقمنة وتحليل بيانات العبور المسافرين، والاستثمار في التكنولوجيات الفعالة لمراقبة الحدود بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما ادراج وثائق الهوية البيومترية.

¹⁶- Peter Cole, **borderline chaos ? Securing libya's periphery.**, carnegie middle east center, 18 october2012, Available at : <https://carnegie-mec.org/2012/10/18/borderline-chaos-securing-libya-s-periphery-pub-49727>

-التعاون عبر الحدود من خلال المنتديات الإقليمية والاتفاقات الثنائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.
-تبادل المعلومات والاستخبارات وتحسين قدرات الأنظمة القضائية الوطنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

قائمة المراجع المعتمدة:

-سعود الشرفات، العولمة والإرهاب: عالم مسطح أم وديان عميقة. دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
-محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب : الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب. دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
-يسري العزباوي، داعش: دراسات في بنية التنظيم. المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015.

- Adank Mulata, Managing Peace and Conflict Issues in Africa, National Defence College, Kenya, 22nd February 2016, Available at : <http://www.africanforumscotland.com/managing-peace-and-conflict-issues-in-africa/>.
- Adam Segal, **The Hacked World Order : How Nations Fight, Trade, Maneuver, and Manipulate in the Digital Age**. Public Affairs, 2016.
- Andreas Wimmer, States of War : How the Nation-State Made Modern Conflict, **Foreign Affairs**. November 7,2013.
- James A. Piazza, 'Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism', **International Studies Quarterly**. Vol 52, No 3, September 2008.
- Mhand Berkouk, Terrorisme : 'An Etymo-epistemological Analysis', in Wafula Okumu and Anneli Botha, **Understanding terrorism in Africa**. Institute for Security Studies, South Africa, 2008.
- Peter Cole, **borderline chaos ? Securing libya's periphery.**, carnegie middle east center, 18 october2012, Available at : <https://carnegie-mec.org/2012/10/18/borderlin>
- Sylvia Longmire and John Longmire, 'Redefining Terrorism: Why Mexican Drug Trafficking is More than Just Organized Crime', **Journal of Strategic Security**, Vol 1, Issue 1, 2008.
- Tamara Makarenko, 'The Crime-Terror Continuum : Tracing the Interplay between -
-Transnational Organised Crime and Terrorism', **Global Crime**, Vol 6, No 1, 2004
- Ted Robert Gurr, **Why Men Rebel**. Princeton University Press, Princeton: USA, 1970.
- Tilly Charles, "Terror as Strategy and Relational Process", **International Of Comparative Sociolo Sociology**, 2005, Vol 46, , Available at : <http://cos.sagepub.com/cgi/content/abstract/46/1-2/11>.